الحذف وتأثُّره بنظرية العامل

أ. صالح إبراهيم حامد محمد البي [1]

ملخص الدراسة :

ناقشت الدراسة الحذف وتعريفه في اللغة والاصطلاح والعلاقة التي تربط بينهما، فالحذف ظاهرة تتصف بها جميع اللغات الإنسانية، وهي أكثر وضوحًا في اللغة العربية، حيث أشارت الدراسة للدور المهم الذي قام به اللغويون والبلاغيون العرب في دراسة هذه الظاهرة، ولم تسلك الدراسة الجانب التطبيقي؛ بل آثرت الدراسة النَّظر في الأثر الذي أحدثه الحذف في الدرس اللغوي من خلال نظرية العامل، حيث أحدثت هذه النظرية خلافات بين جمع من النحاة؛ فمن أبرز آثارها القول بالحذف والتقدير، كما ناقشت الدراسة دعوة ابن مضاء القرطبي لإلغاء نظرية العامل، واعتماده في ذلك على مذهبه الظاهري، وما ينتج عن هذه الدعوة من إلغاء لما يترتب على نظرية العامل من آثار منها الحذف و تقدير المحذوف .

أولا :المقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما بعد؛ فإن ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية المهمة، وقد أفردت في دراستها كتب، ورسائل ناقشت شروطها وأهميتها ومواضعها في كلام العرب عامةً، وفي القرآن الكريم خاصةً، وضربت لذلك النماذج التطبيقية التي وضحت الظاهرة وبينت غموضها، وقد نحت هذه الدراسة منحًا خاص كما أوضحت في الملخص إيثارًا لعدم التكرار والإطالة والتي هي إحدى أهداف ظاهرة الحذف؛ فقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة كما هي، ويعرض للتحليل الآراء المختلفة فيها، وقد اعتمدت الدراسة السرد التاريخي في تأصيل المعلومات والوقوف على أهم الآراء.

---

[1] - عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وعلوم القرآن/ شعبة اللغويات جامعة سبها

الحذف لغةً :

الحذف في اللغة يدور حول ثلاثة معانٍ: (الإسقاطُ ، والقطْعُ، والقطفُ)، وقد ورد المعنى الأول في الصحاح للجوهري : (ت:393هـ)، إذ يقول : " حذف الشيء إسقاطه، يُقال : حذفت من شعْري، ومن ذنب الدابَّة أي أخذته" [1] ، وكذلك المعنى في لسان العرب لابن منظور (ت: 711هـ)، والقاموس المحيط للفيروز أبادي (ت : 817هـ)، إذ يقول الأخير : " حَذَفَهُ يحذِفهُ، أسقطهُ ، ومن شعره أخذه " [2].

والمعنى الثاني أورده ابن دريد (ت: 321 هـ)، في جمهرة اللغة ، إذ يقول: " حذفت رأسه بالسيفِ حَذْفاً، إذا ضربته به فقطعت منه قطعة ... وحذفتُ الفرسَ أحذفه حذفاً إن قطعت بعض عسيب ذنبهِ [3].

أما المعنى الثالث: فقد أورده الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ) في معجمه (العين)، حيث يقول: " إن الحذف هو قطف الشيء من الطرف " [4]، والقطف : هو أخذ شيءٍ من شيء [5] .

وتظهر جلياً العلاقة التي تربط المعاني الثلاثة للحذف؛ فالسقوط نتيجة حتمية للقطع والقطف؛ فالشيء إذا قطعته أو قطفته فمصيره السقوط، لذا نجد أن المعنى اللغوي للحذف يدور حول المعاني الثلاثة .

إنَّ أيَّ شيء يطلق عليه كلمة (الحذف) في الاستعمال العربي لا بدَّ وأن يشير إلى تلك المعاني (الإسقاط، والقطع، والقطف)، من ذلك قول العرب: (الحَذفَ) : ضرب من الغنم السود الصّغار، واحدها (حَذَفة) [6] .

وسبب تسمية هذه الغنم بالحَذَف هو أنها أجرد ليس لها آذان ولا أذناب يُجاء بها من اليمن [7].

فلأن هذه الغنم لا آذان لها ولا أذناب لها كأنها مقطوعة أُطلق عليها اسم (الحَذَف) بذلك نستنتج أنَّ المعنى اللغوي لكلمة (الحذف) هو أخذ شيء من شيء، إما عن طريق إسقاطه؛ أو قطعه، أو قطفه، وكل ما يطلق عليه كلمة (الحذف) لا بد أن يكون له علاقة بهذا المعنى اللغوي، وهذا الكلام ينطبق على المعنى الاصطلاحي للحذف .

الحذف اصطلاحاً :

انطلاقاً من المعنى اللغوي للحذف الذي ارتكز على ثلاثة معانٍ: (الإسقاط، والقطع، والقطف)، وهي معانٍ تدور في فلك واحد ، تمَّ صوغ المعنى الاصطلاحي للحذف واعتُمد معنى الإسقاط ، فالحذف حسب اصطلاح كل علم هو ضرب خاص من الإسقاط، ففي علم الصرف الحذف هو إسقاط حرف أو أكثر، أو حركة من كلمة [8] .

وأما النحاة وأهل المعاني والبيان فقد اصطلحوا على أنَّ الحذف : (هو إسقاط حركة أو كلمة، أكثر أو أقل....) ، وهذا المعنى أشمل وأعمّ من معنى الصرفيين) [9] .

أو هو : (إسقاط الشيء لفظاً ومعنىً) [10] ، وهذا التعريف لم يضع قيداً أو شرطاً للحذف، في حين نجد أن الرماني (ت : 384هـ)، قد وضع شرطاً للحذف عند تعريفه ، فقال : " الحذف هو إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها في الحال ، أو فحوى الكلام " [11].

وهذا ما نجده أيضاً عند الزركشي (ت: 794هـ)، في البرهان فـ (الحذف إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل) [12] .

نستخلص مما سبق أن الحذف هو إسقاط جزء من أجزاء الكلام بعد ذكره ؛ لوجود قرينة ، أو لاعتبارات خاصة بالتعبير؛ إذ هو ترك اللفظ لصالح المعنى حيث يحضر في العملية اللغوية الاعتيادية الدال ويغيب المدلول، في حين يغيب مع الحذف الدال والمدلول، فإنك في الحذف تحاول أن تستدعي الصورة الذهنية (المدلول) من دون أن يكون هناك لفظ يحفزك، أو يعينك على هذا الاستدعاء، فإن اللفظ يتلاشى في المعنى) [13] .

فالحذف ظاهرة تدخل في مستويات اللغة المختلفة صوتياً وصرفياً ونحوياً.

ثانياً : الحذف بين اللغويين والبلاغيين :

الحذف ظاهرة تتصف بها جميع اللغات الإنسانية ، ولكنها أكثر وضوحاً وثباتاً في لغة العرب، إذ يميل إليها العربي رغبة في الإيجاز[14]، على أن لا

يؤثر ذلك في وضوح المعنى، فقد ذُكر : " أن جعفر بن يحيى بن خالد كان يقول لكتابه : إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا" [15] .

فالحذف نوع من التأليف شريف لا يكاد يلجأ إليه إلا فرسان البلاغة ، ومن ضرب فيها بالقدح المعلَّى وذلك لعلو منزلته [16]؛ ولأن القرآن نزل وفيه تحدٍ للعرب ، فلا بد من أن فيه أعلى درجات الإيجاز، أعلى مما عندهم ، فيصبح العربي مذهولاً أمام هذه المعجزة، لا يستطيع أن يعيب على القرآن إيجازه، أو إطالته، فإن من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام و طرح فضوله، والاستغناء بقليله عن كثيره، ويعدّون ذلك فصاحةً وبلاغة، وفي القرآن من هذه الحذوف والاستغناء بالقليل من الكلام عن الكثير مواضع كثيرة نزلت من الحُسْنِ في أعلى منازله، ولو أفرد لما في القرآن من الحذوف الغريبة والاختصارات العجيبة كتاباً لكان واجباً ولكن في مثل هذا المقام لا يسعنا ذلك [17] .

وقد كان لعلماء العربية دور كبير في رسم صورة واضحة عن الحذف، ولا شك في أن من طرق بابه هم النحاة الذين عنوا بدراسته؛ فتنبّهوا لأنواعه، وأدلته وشروطه وفصلوا القول فيه ، فقد أشار إليه سيبويه (ت : 180 هـ)، في أول كتاب نحوي وصل إلينا، إذ وضع الحذف تحت باب سمَّاه (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض أعلم أنّهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك)[18]، ويدلّ ذلك على أن الحذف يُعدُّ عارضاً يعرض في الكلام والأصل ورود الكلام بغير حذف ، " فإن الحذف خلاف الأصل " [19].

وإذا نظرنا في كتاب سيبويه لوجدناه ينصُّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب أدخلها البلاغيون فيما بعد في فن البلاغة كالتخفيف والإيجاز والاختصار وبيّن أن العرب قد جرت عادتها على الحذف، وحبّذته في أكثر من موضع طلباً للخفة، ولكن هذا الحذف لا يكون مطلقاً، وإنما يشترط أن يكون المخاطَب عالماً به، فيتعمد المتكلم على بديهة السامع في فهم المحذوف ، فيقول : " إنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطَب يعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما

تعني، أنه لا بأس عليك[20]، وهذا ما ذكره الخليل (ت: 175هـ) عندما سأله سيبويه عن حذف أجوبة الشرط في بعض الآيات القرآنية فقال: " إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم لعلم المُخبَر لأيّ شيء وُضع هذا الكلام [21]، ففي الحذف لا بد من أن يكونَ المحذوف معلوماً لدى السامع، وأنه سيفطن إليه لدلالة الكلام عليه فالحذف من الأساليب التي تدلّ على عبقرية اللغة في مراعاتها لذكاء المخاطب وقدرته على فهم الأسلوب الحالي مع ما يطرأ عليه من تغيير بإسقاط جزء أو أكثر، من أجزائه [22]، وقد بيّن سيبويه أن الحذف قد يكون لسعة الكلام والاختصار " وذلك قولك : متى سِير عليه؟ فيقول ، مقَدمَ الحاج، وخفوقَ النجمِ... فإنما هو زمن مَقْدَم الحاج، وحينَ خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار " [23] أو يكون لكثرة الاستعمال إذ قال : " وما حذف في الكلام لكثرة استعماله كثير" [24]، وهذا ما نجده عند الخليل (ت: 175هـ) في تفسيره لحذف الفعل في قوله تعالى:﴿**انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ**﴾ [25]، إذ يقول: " كأنك قلت: انتهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له انته، أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصبَ وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام " [26].

أما ابن جنّي (ت : 392هـ) فقد تحدث عن الحذف بشكل مستقل في باب أسماه باب الشجاعة العربية " [27]، وسبب هذه التسمية قد يعود لأمرين أولهما: إن الحذف هو إسقاط بعض أجزاء الكلام ، وذلك يستوجب التشجيع على الكلام وطلب المزيد، وهذا ما بينه السيوطي: (ت: 911هـ)، بقوله : " ... وسمّى ابن جنّي الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام " [28] .

وثانيهما أن أسلوب الحذف أسلوب رفيع يقع في كلام الفصحاء، الذين يتكلمون بكلام لا يستطيع سواهم من العامة الإتيان به، فالرجل الذي يتضمن كلامه الحذف كالرجل الشجاع الذي يقوم بأشياء لا يستطيع غيره القيام بها، وهذا ما بينه ابن يحيى العلوي (ت: 749هـ)، في كلامه عن أسلوب الالتفات إذا قال : " الالتفات .... يلقب بشجاعة العربية والسبب في تلقيبه بذلك هو أنَّ الشجاعة هي الإقدام والرجل إذا كان شجاعاً فإنه يرِدُ الموارِدَ الصعبة،

ويقتحم الورط العظيمة حيث لا يردها غيره ولا يقتحمها سواه " [29]،وقد بيّن ابن جنّي الأقسام التي يحذفها العرب من أجزاء الكلام موضحاً كل قسمٍ منها بالأمثلة والشرح مع وضع شرط أساسي للحذف وهو أنه لا حذف إلا بدليل، إذ يقول قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته [30] ،فالحذف لا يحسن في كل حال، إنما ينبغي ألا يتبعه نقصٌ أو خلل في المعنى أو التركيب، ولذا يجب أن يتأكد المتكلم من وضوح المحذوف في ذهن المتلقي، وإمكان تخيله ومعرفته، فالحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه .

أما ابن هشام الأنصاري (ت : 761هـ) فقد كان من أكثر النحاة اهتماماً بهذه الظاهرة، فقد ذكر ثمانية شروط للحذف هي : " الأول : وجود دليل، الثاني: ألا يكون ما يُحذَفُ كالجزء، ولا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، الثالث: ألا يكون مؤكداً، الرابع : ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، الخامس : ألا يكون عاملاً ضعيفاً ، السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء، والسابع والثامن : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي [31].

وقد فصّل القول في أدلة الحذف[32]، وبيّن كيفية تقدير المحذوف مع بيان مكانه ومقداره[33]، وفصّل القول أيضاً في حذف كل من الاسم والفعل والحرف والجملة موضحاً ذلك بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والأبيات الشعرية[34]، بذلك نجد أن النحاة قد التفتوا إلى ظاهرة ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير المتعسّف، إذ يقول سيبويه : " ولكنَّك تُضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا""[35]، ولكنهم في الوقت نفسه يعنون بالحذف الذي تقتضيه صناعة الإعراب، وهذا ما صرّح به ابن هشام إذ قال : " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجدَ خبراً بدون مبتدأ أو العكسُ، أو شرطاً بدون الجزاء أو بالعكس، أو معطوفاً

بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل ..... وأما قولهم في نحو : ﴿ **سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ**﴾(النحل : 81)، إن التقدير : والبرد، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسِّر ، وكذلك قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفّلٌ منهم على صناعة البيان [36].

وهذا القول يبين طبيعة الدراسة النحوية للحذف، فهو يرى أن استكناه أسرار الحذف وغايته ليس من عمل النحاة؛ بل هو من عمل أهل البلاغة .

وقد دخل علماء البلاغة إلى دراسةِ ظاهرة الحذف من خلال باب الإيجاز الذي عرفه الجاحظ (ت:255هـ)، بأنه : " جمع المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة [37]، وبالمعنى نفسه عرفه العلماء الذين لحقوه إذ عرّفه الرماني (ت:384هـ) بـ " تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى [38]، وكذلك ابن الأثير : (ت: 637هـ)، بقوله : " هو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه، والتطول هو ضد ذلك " [39] ، وبما أن الإيجاز يقوم على تقليل الكلام، فهو نوع من البناء يعتمد قلة اللفظ وكثرة المعنى، وتقليل الكلام يكون بطريقتين : إما بحذف بعض أجزاء الكلام أو باختيار ألفاظ تكون دلالتها على المعنى المقصود أعم وأشمل من غيرها، وبذلك أجمع أهل البلاغة على أن الإيجاز بوجه عام ينقسم إلى قسمين : الأول إيجاز القصر، وهو " تقليل الألفاظ وتكثير المعاني كقوله . عز وجل . : ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ (البقرة: 179)[40]، إذ يكون بدون حذف فهو : " بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف [41]، باختيار ألفاظ قليلة وصوغها في إطار تركيبي بحيث تعبر عن المعنى المقصود بدقَّة، وتغني عن صحائف من الشرح والتفصيل.

أما القسم الثاني : فهو إيجاز الحذف، وهو الذي تناول من خلاله البلاغيون ظاهرة الحذف بالشرح والتفصيل، فقد عقد ابن قتيبة (ت: 276هـ)، لإيجاز الحذف باباً بعنوان : " باب الحذف والاختصار" [42]، ولكنه لم يعرِّفه وإنّما ذكر ثمانية أنماط له، موضّحة بأمثلة قرآنية وشعرية، من ذلك قوله : "

أن يأتي الكلام مبنياً على أن له جواب فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب به كقوله . سبحانه تعالى . : ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً**﴾ (الرعد : 31) [43]، فقد بيّن أن الحذف إنما يكون للاختصار، فالحذف " مظهر من مظاهر تكثيف التركيب العربي وإيجازه والتخفيف من ثقله " [44]، وهذا ما ذكره ابن وهب في كتابه البرهان إذ قال: " وأما الحذف فإن العرب تستعمله للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً بمرادها فيه [45] ، إلا أن الرماني (ت : 384هـ) بيَّن سبباً آخر للحذف ليس لمجرد الاختصار والإيجاز وذلك من خلال تفسيره لحذف جواب الشرط في سورة الزمر من قوله تعالى : ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ [46]، إذ قال: " كأنه قيل حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير، وإنّما صار الحذف في مثل هذا أبلغ لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان " [47] ، فالرماني التمس هذا السبب وهو : " أمر نفسي بحت يجعل مجال الإحساس والشعور متّسعاً أمام السامع فيتوهّم كثيراً من الأشياء التي يحمل معانيها اللفظ المحذوف [48] ، ولذلك عدَّ ابن سنان الخفاجي الحلبي (ت: 466هـ) الإيجاز والحذف من شروط الفصاحة والبلاغة إذ يقول : " من شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة " [49] ، وكذلك عبد القاهر الجرجاني (ت : 471هـ) فالحذف عنده من أهم أساليب التعبير التي تثري المعنى وتعمّقه، فقد يكون الحذف في موضعه أتمّ للمعنى وأفصح عن المراد من الذكر ، إذ يقول : " وإنَّ رُبَّ حذفٍ هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد ... فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به [50]، ولذلك أولاه عنايته ورصد بعض أنواعه في الأمثلة الأدبية التي تناولها بالتحليل، فهو لم يأتِ بتقسيمٍ جديدٍ للحذف، وإنّما توسع في

استعمالاته، والمعاني التي حققها ليبرهنَ عن صحّة فكرته في أنَّ " ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة " [51]، فاستعرض صور الحذف في نماذج أكثرها شعرية تحدَّث فيها عن حذف المبتدأ ، وأطال الحديث عن حذف المفعول به [52].

بما أن ابن الأثير (ت:637هـ) قد تطرَّق إلى موضوع الحذف من باب الإيجاز أيضاً، وبين شرطين للمحذوف في معرض حديثه عن إيجاز الحذف، الشرط الأول : أن يكون في الكلام ما يدلُّ على المحذوف ، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغوٌ من الحديث، ولا يجوز بوجهٍ ولا سبب [53]، والشرط الثاني للمحذوف : أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث، لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن [54] .

في حين نجد أنَّ الزملكاني (ت : 651هـ)، في كتابه البرهان ينفي أن يكون الإيجاز من الحذف في شيءٍ فقال : " وليس الإيجاز من الحذف والإضمار في شيء، إذ من شرط هذين أن يكون ، ثم مقدر بخلاف الإيجاز فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني بنفسه، وأمّا الحذف فيحتاج إلى مقدر " [55] .

في حين نجد أن ابن يحيى العلوي (ت : 749هـ) سار على ما سار عليه البلاغيون من قبله، إذ أكّد أن الإيجاز إنما يقوم على الحذف فقال : " واعلم أنَّ مدار الإيجاز على الحذف؛ لأنَّ موضوعه على الاختصار وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخلّ ولا ينقص من البلاغة [56] ، وقد قسّم الإيجاز على ثلاثة أقسام، وقال : " هذه ثلاثة أقسام يندرج تحتها جميع ما تريده من أسرار الإيجاز [57] ، وهي إيجاز بحذف الجمل، وإيجاز بحذف المفردات، وإيجاز من غير حذف، وقد وضح كل قسم من هذه الأقسام مبيّناً أنواع كلّ قسم وضارباً لكل منها الأمثلة المناسبة [58] ، وبين صاحب الطراز كيفية معرفة أن في الكلام محذوفاً، وذلك من جهتين: جهة الإعراب إذ ترد ألفاظ منصوبة لا بدّ لها من ناصب ينصبها يكون محذوفاً، والجهة الثانية هي جهة المعنى

وضرب لذلك مثالاً : (هو فلان يعطي ويمنع)، وتقديره : (فلان يعطي المالَ ويمنع الذمارَ)، وهذا التقدير لا يوجبه الإعراب، وإنما يوجبه المعنى [59] .

أما الزركشي (ت: 794هـ) فقد تناول الحذف في كتابه البرهان بشكل مستقل مفرّقاً بينه وبين الإيجاز، كما فعل الزملكاني [60] ، وبيَّن بشكل مفصّل فوائده وأسبابه وأدلّته وشروطه [61]، وقد ذكر ثمانية أقسام للحذف، والقسم الثامن والأخير سمّاه (الاختزال)، وهو حذف كلمة أو أكثر، وهي : إما اسم أو فعل أو حرف [62] ، فقد فصَّل القول في أنواعه وشرح كل نوع من حذف الاسم والفعل والحرف .

أما السيوطي (ت: 911هـ) فقد اقتصر على أربعة أقسام للحذف من الأقسام الثمانية التي ذكرها الزركشي، وسماها أنواعاً ، وهي: الاقتطاع[62]، الاكتفاء [64]، الاحتباك [65]، الاختزال[66]، مبيّناً أمثلة كل نوع منها .

ومن ذلك كله يبدو أن للنحاة منحىً خاصاً مع هذه الظاهرة إذ اقتصروا على ما دعت إليه الصناعة النحوية وذلك بأن يجدوا مبتدأً من دون خبر، أو خبر من دون مبتدأ، أو معمولاً من دون عامل، مراعين في ذلك الاستعمال العربي، ومشيرين في مواضع كثيرة إلى الأثر البلاغي للحذف، كالتخفيف والإيجاز والاختصار في الكلام فإن " من يتصفح كتاب سيبويه يجده ينصُّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب نراها تدخل في فن البلاغة مثل التخفيف والإيجاز والسعة [67]، وذلك ما أقرَّ به ابن هشام في كونه ذكر الدواعي البلاغية للحذف ، وبذلك يكون قد خالف رأيه القائل بأن هذه الأمور هي من عمل أهل البلاغة . كما بيّنا ذلك سابقاً . وأن سبب فعله ذلك ليس جرياً على عادة النحاة الذين يذكرون هذه الأغراض في مؤلفاتهم، وإنما لرغبته في إفادة متعاطي التفسير والعربية معاً، فيقول : " ولمْ أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم وأنشد متمثلاً :

وهلْ أنا إلا من غزِّيةَ إن غوتْ غويتُ وإنْ ترشدْ غزيَّةُ أرشدِ

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً [68].

أما البلاغيون فقد تناولوا هذه الظاهرة من باب الإيجاز، ولذلك عزوا أغلب الحذف للاختصار والإيجاز باستثناء بعضهم الذين تطرّقوا في إشارات إلى الأسباب النفسية للحذف بقولهم : " النفس تذهب فيه كل مذهب" [69] ، فالبعد النفسي في ذلك هو : " التوسع في الدلالة الإيحائية ويتمثَّل في فتح باب التخيل والاحتمال على مصراعيه، أمام المتلقي ليفيد منه بحسب خبرته، ويتخيّل من الصور والمعاني بحسب ما يمكن أن يوحي به النص وينسجم معه فيتَّسع في تصوّر الدلالة الإيحائيّة اتساعاً لا يمكن للشاعر أو الكاتب أن يحدثه في نفس المتلقي، لو لم يعمد إلى مثل هذا الأسلوب من الكلام، فالإيجاز والاختصار أمر يختفي وراءهما العديد من الأغراض التي لا يرد المتكلم أن يصرح بها؛ فالإنسان يستعمل اللغة لأغراض شتى، منها أن يظهر ما يريد، ويخفي ما يريد، بقصد أو بدون قصد، فعندما تُسألُ من جاءَ؟ وترد بقولك: (زيدٌ)، مثلاً بحذف فعل المجيء؛ فسنستشفُّ من جوابك الشيء الكثير، هو أنك تهتمُّ بزيد لا بمجيئه، فحذفت الفعل لأنك تجده غير مهم، فالمهم عندك هو زيد، فقلت : (زيد)، وليس (جاءَ زيدٌ) ، وحجّتك في ذلك الإيجاز، لكنَّ المستبصر يرى وراء هذا الحذف رغبة نفسية قد تكون مقصودة أو عفوية عبّر عنها عقلك الباطن، إذ يجب أن ننفذ إلى ذهن المتكلّم وما يعرض في نفسه من هواجس كانت هي السبب في صياغة العبارة على نحو خاص، أي تراعي الحالة النفسية في الصياغة اللفظية.

ثالثاً : نظرية العامل وأثرها في ظاهرة الحذف .

قد كثر الحديث عن نظرية العامل بين رافضٍ ومؤيّد، ولكنّها هي الضابط الذي يضبط قواعد اللغة فإنَّ " العامل كان و لا يزال حجز الزاوية في النحو العربي" [71] ، إذ وجد منذ نشأة النحو العربي فقد كان أوّل من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤَلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز؛ فوضعوا للنحو أبواباً، وأصّلوا له أصولاً فذكروا عوامل الرفع النصب والخفض والجزم .... وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف

التقدم [72]، وكذلك " يرجع الفضل في إيجاد هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي" [73].

وقد ربط النحاة بين العامل والأثر الإعرابي في آخر الكلمة؛ وذلك بأن جعلوا العامل سبباً موجباً لاختلاف العلامات الإعرابية، وهذا ما أكّده سيبويه بقوله : " وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل . وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه . وبينَ ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" [74].

وبذلك أقرَّ النحاةُ أن آخر الكلمة في التركيب يتأثّر بالعوامل الداخلة عليه فقالوا : إن العامل هو مُحدِث الإعراب وهذا واضحٌ من تعريفاتهم للإعراب، ومنها قولهم : إنه " أثر ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة [75]، فالنحاة حاولوا تفسير اختلاف الحركات في آخر الكلمة حسب موقعها الإعرابي، فجاءوا بنظرية العامل تفسيراً لها، وهذا مطلبٌ فطري في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه " فالإنسان بطبيعته ينزع إلى التعليل ويلجأ من أجل الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض .... وليس العامل في أول أمره إلا ضرباً من التعليل [76]، وقد أجمع النحاة على القول بالعوامل[77]، وإن اختلفوا في بعض مسائله وفي طريقة تطبيقهم له، فالبصريون عامة أشدّ تمسكاً من الكوفيين بفكرة العامل، وهذا لا يعني أن الكوفيين لم يأخذوا بها " فهم تناولوا العوامل تناولاً يشبه تناول البصريين إيّاه، وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات في وجوهها المختلفة [78] .

فنظرية العامل " مفهومٌ ذهني لتفسير ظاهرةٍ لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة، في هذه العلاقة، ثمَّ تصنيف الكلمات إلى عوامل و معمولات [79]، وقسّموا العوامل على قسمين، قال ابن الأنباري: " العوامل تنقسم إلى قسمين: إلى عامل لفظي، وإلى عامل معنوي [80]، وصنّفوا العوامل بحسب

قوتها فأقواها الفعل، ويليه الاسم ثم الحرف [81]، فإن العمل أصل في الأفعال فرعٌ في الأسماء والحروف [82] .

وقد أحدثت نظرية العامل خلافاتٍ كثيرةً بين النحاة عامة، ومن أبرز آثار نظرية العامل القول بالحذف وتقدير المحذوفات، فكلُّ معمولٍ لا بدَّ له من عامل، إن لم يكن ظاهراً فمحذوف، ولا بد من تقديره؛ فالعمل عند النحاة أثر ونتيجة، ولا بد للأثر من مؤثّر، وهذا الأمر لا يُعدُّ عيباً وليس من باب إخضاع اللغة للفلسفة والمنطق كما يقال [83]؛ لأن هذه قضايا بديهية في الثقافة العربية الإسلامية؛ لأنها هي الأوليات التي تنبني عليها خطوات الاستدلال من العام المرئي الظاهر إلى العالم الغيبي الباطن، إلى وجود الله عزَّ وجلَّ [84].

ومن الذين دعوا إلى إلغاء نظرية العامل وما يترتب عليها من آثار هو ابن مضاء القرطبي (ت: 592هـ) في كتابه الرد على النحاة، إذ احتجَّ في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل بقول ابن جنّي [85]، في الخصائص وهو : " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظٍ يصحبه كـ (مررتُ بزيدٍ)، و(ليتَ عمراً قائماً)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ "[86]، إذ اقتطع ابن مضاء جزء من هذا القول ليبرهن على أنّ عالماً من العلماء صرّح بخلاف ما أقرَّ به النحاة.

وفي الواقع إن ابن جنّي لم ينكر العوامل النحوية فقد وصفها بعد الكلام عنها بقوله (هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول)، ومما يثبت ذلك أن ابن جني عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي الموجودة عند سيبويه وأصحابه من بعده، وكان يتعصّب لعلل النحويين ويميزها عن غيرها من علل أصحاب الفقه ويضرب على ذلك أمثله كثيرة تثبت وجاهة علل النحاة [87]، أما قوله

بأن العامل هو المتكلم فهو من باب رد الشيء إلى أصله؛ لأن المتكلم هو القائل، ومن الطبيعي أن يكون هو المقرر في جعل الألفاظ على ما هي عليه " فهو المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة " [88]، وبذلك يعبر عما يريد، إذ تظهر أفعاله (بمضامة اللفظ باللفظ)، وهذا الفهم لقول ابن جني ينسجم مع مذهبه في الاعتزال، وهو أنَّ الإنسان خالق أفعاله [89]،

فهو لم يقصد أن العامل هو المتكلم بالمعنى المطلق لهذه العبارة ، وإلا لكان يدعو إلى فوضى اللغة [90]، كما فعل ابن مضاء إذ رفض نظرية العامل لأنها تتعارض مع مذهبه الفقهي الظاهري فـ (اللغة في رأي الظاهرية مقدسة وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة لأنها من عند الله خالق فهي توقيفية) [91]، ولذلك فالعامل عنده هو الله، وينسب العمل للإنسان (المتكلم) تجوزاً إذ يقول: وأمّا مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء " [92]، فدعوة ابن مضاء قائمة على أساس فقهي وليس على أساس لغوي [93]، والقول بما قال به ابن مضاء يغلق أبواب الاجتهاد، فنسبة عمل كل شيء إلى الله . سبحانه وتعالى . أمر مفروغ منه، فالله . عزَّ وجلَّ . هو الموجد لكل شيء؛ ولكنه في الوقت نفسه جعل لكل شيءٍ سبباً ودعا إلى اتباع الأسباب لقوله تعالى: ﴿**اتَّبَعَ سَبَباً**﴾[94]، ولو قلنا بأنَّ الله فعل هذا الشيء وحسب، ولم نبحث عن العلة التي وضعها الله في الأشياء على وفق القوانين الطبيعية لما تطوّر الإنسان واستفاد مما سخَّرَ الله له من قوانين فيزيائية وكيميائية، وهذا الأمر لا ينطبق على العلوم التطبيقية فقط، وإنما على العلوم الإنسانية أيضاً، ومنها اللغة " وفي ظل هذه الرؤية للعام لا يمكن التوقف عند حدود الخواص الخارجية للظواهر، أياً كانت هذه الظواهر، ولا بدَّ من التعليل سعياً لاكتشاف الحكمة والغاية [95].

ثم إنه يمكن وصف عمل ابن مضاء بأنه ألغى عاملاً ووضع آخر وهو الله . عزَّ وجلَّ . أو المتكلم تجوّزاً وهو عامل لا تجيزه الدراسات الحديثة؛ لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه وإنما بحسب القواعد " [96].

وإن دعوة ابن مضاء لإلغاء نظرية العامل استتبعها إلغاء ما يترتب عليها من آثار مختلفة ومنها الحذف وتقدير المحذوف؛ لأن التقدير برأي ابن مضاء يؤدي إلى عدم التمسك بحرفية القرآن، والقول بالزيادة فيه إذ قال " ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنىً على ظنٍ باطل قد تبين بطلانه، فقد قال بالقرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه [97]، ونردّ على قوله هذا بأن تقدير المحذوف لا يعني أن هذا المحذوف المقدر جزء من القرآن ثابت بنصّه، وإنما هي محاولة لفهم القرآن واستناه أسراره ومعرفة الدلالات المترتبة على الحذف فيه، مستدلين بالحاضر على الغائب، وبالمحذوف على المذكور، فـ" تقدير المضمر أو المحذوف من العوامل هو مجرد أداة تأويلية لشرح المثال اللغوي[98]، ومع ذلك نجد أنَّ ابن مضاء لم يرفض الحذف مطلقاً وإنما اعترف ببعض المحذوفات لعلم المخاطب بها ولأنها إذا ظهرت تمَّ الكلام بها[99]، كالحذف في أسلوب التحذير مستشهداً بقوله تعالى: ﴿**نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا**﴾ [100]، الحذف الذي يدل عليه دليل لفظي كقوله تعالى : ﴿ **يَسْأَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ**﴾ [101].

إذ قال : " والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعم المخاطبين بها كثيرة جداً وهي إذا أُظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ" [102]، ورفض ما عدا ذلك من المحذوفات بناءً على أنَّ المعنى تام بدونها، والكلام يتغير عما كان عليه إن ظهرت [103]، وهذا ليس معياراً لرفض باقي المحذوفات لأن المعنى تام ومفهوم مع وجود الحذف وبدون إعادة المحذوف في كل أنواع الحذف، ولولا ذلك لما جاز الحذف مطلقاً، فلا حذف والمعنى ناقص، وكذلك فإنَّ هناك محذوفات واجبة الحذف لا يجوز إظهارها مطلقاً، ومن الطبيعي أن لا يقبلها النص إن ظهرت فلولا ذلك لما كان حذفها واجباً ولو ظهرت فلا بدَّ عندئذٍ من إزالة المانع الذي أوجب حذفها لكي يستقيم معنى النصّ .

والكلام على نوعين : كلام لا حذف فيه ومعناه تام، وكلامٌ فيه حذف تدلُّ عليه أمور عدة وقرائن لا يمكن تجاهلها، وهو مع ذلك تام المعنى وليس فيه نقص، وفي كلتا الحالتين هناك دلالات لما يذكر، ودلالات أخرى لما يحذف، والمتكلم حر في اختيار أي أسلوب للتعبير عما يريد، و بكلا الأسلوبين المعنى تامّ، فيختار المتكلّم الأسلوب الذي فيه حذف ليحقق دلالاتٍ وأغراضاً معيّنة، يسعى الباحثون لبيانها قد لا تتوافر مع الذكر .

الخاتمة :

إن ظاهرة الحذف تعني إسقاط جزء من الكلام لوجود قرينة، أو لاعتبارات خاصة بالتعبير فهي ترك اللفظ لصالح المعنى؛ حيث يحضر في العملية الاعتيادية الدال ويغيب المدلول في حين يغيب مع الحذف الدال والمدلول؛ ففي الحذف تستدعى الصورة الذهنية (المدلول) من دون أن يكون هناك لفظ يحفز على هذا الاستدعاء؛ فالحذف أسلوب رفيع يقع في كلام الفصحاء الذين يتكلمون بكلام لا يستطيع سواهم من العامة الإتيان به، وقد سمى ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام، فالحذف ظاهرة تدخل في مستويات اللغة المختلفة: الصوتية والصرفية والنحوية، والدعوة لإلغاء نظرية العامل دعوة لإسقاط جزء مهم من بلاغة العربية التي مدحها الله سبحانه في كتابه العزيز، ويتمثل ذلك في إلغاء الحذف وتقدير المحذوف، وقد اتضح أن سبب هذه الدعوة عائد إلى مذهب ابن مضاء القرطبي الظاهري الذي يؤمن بظاهر النصوص ويغفل بواطنها وقد ظهرت سلطة مذهبه على رأيه اللغوي واضحة في هذه الدعوة .

حواشـــي البـحـــــــث

(1) . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت : 393 هـ)، تح: د. إميل يعقوب، و د. محمد نبيل طريفي، ط1، منشورات : محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420 هـ . 1999م، ج4/ص38، مادة : (حذف).

(2) . القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تح: يحيى مراد ط1، مؤسسة المختار للنشر ، 1429 هـ . 2008م، ص748. ولسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت: 711هـ)، دار صادر للطباعة ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1375 هـ . 1956م، ج9 / ص40، مادة : (حذف).

(3) . جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري (ت . 321 هـ)، مكتبة المثنى ، بغداد، العراق، 1345 هـ . ج2 / ص128.

(4) . العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ)، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهم السامرائي، ط1، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت ، لبنان، 1408 هـ . 1988 ، ج3/ص210، مادة : (حذف).

(5) . معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (393 هـ)، تح : د. محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1422 هـ ، 2001م، ص862.

(6) . العين : للفراهيدي، مصدر سبق ذكره، ج3/ ص202.

(7) . مجمع البحرين ، فخر الدين الطريحي (ت : 1085هـ)، تح : أحمد الحسيني ، ط1، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت، لبنان، 1428 هـ . 2008م، ج5/ص22.

(8) . كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، (ت: ق 12هـ)، تح : د. لطفي البديع، مراجعة: أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مكتبة النهضة المصرية، 1382هـ . 1963م،ج56/2 . 57 .

(9) . المصدر نفسه، ج2/ ص57.

(10) . الكليات ، لأبي البقاء الحسيني الكفوي الحنفي،طبعة حجر، دولتي تبريز، 1286هـ، ص146 .

(11) . النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ص70.

(12) . البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، (ت: 794هـ)، قدم له وخرّج أحاديثه: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1428 هـ . 2007 ج3/ ص72.

(13) . الأثر الدلالي لحذف الاسم في القرآن الكريم، محمد جعفر العارضي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب جامعة الكوفة، 1418هـ . 1998م، ص17.

(14) . ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص9 .

(15) . سر الفصاحة ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي الحلبي، 0:466هـ)، صححه وعلق عليه:عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، 1372هـ . 1953م،ص 244.

(16) . الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور، ضياء الدين ابن الأثير الجزري، (ت: 637هـ) تح: د. مصطفى جواد، ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1375هـ . 1956م، ج1 / ص122.

(17) . أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، (ت: 436هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1387هـ . 1967م، ج2/ص309.

(18) . الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ج1/ ص24.

(19) . البرهان في علوم القرآن ، مصدر سبق ذكره، ص3/ 73 .

(20) . الكتاب، مصدر سبق ذكره، ج1/ 224 .

(21) . المصدر نفسه ، ج3/ ص103 .

(22) . البحث الدلالي في مفاتيح الغيب ، جليلة صالح العلاق، (رسالة دكتوراه)، كلية التربية ، جامعة الكوفة، 1428 هـ . 2007م، ص 147 .

(23) . الكتاب ، مصدر سبق ذكره، ج1/ ص222 .

(24) . المصدر نفسه، ج2 / 283 .

(25) . سورة النساء ، الآية : 171 .

(26) . الكتاب ، مصدر سبق ذكره، ج1 / ص 283 .

(27) . الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت : 392 هـ)، تح : محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1374 هـ . 1955م، ج2 ، ص360 .

(28) . معترك الأقران، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، ضبطه وصححه وكتب فهارسه : أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408هـ . 1988م، ج1 / ص 234، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي، مصدر سبق ذكره، ج3 / ص74 .

(29) . الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، (ت:749هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج2 / ص131 . 132 . ظ: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير (ت: 637هـ)، قدم له وحقق وشرحه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، ط2، منشورات دار الرفاعي، الرياض 1983م، ج2/181.

(30) . الخصائص ، لابن جني، مصدر سبق ذكره، ج2 / ص 360 .

(31) . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، حققه وخرج شواهده: د. مازن المبارك، ود. محمد على الحمد، راجعه :

سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق، 1384هـ . 1964م، ج2/ ص 668 . 675 .

(32) . المصدر نفسه ، ج2 / ص 678 . 672 .

(33) . المصدر نفسه ، ج2 / ص 678 . 681 .

(34) . المصدر نفسه ، ج2 / ص 688 . 724 .

(35) . الكتاب ، مصدر سبق ذكره، ج1/ ص265 .

(36) . مغني اللبيب ، مصدر سبق ذكره، ج2 / ص 724 . 725 .

(37) . الحيوان ، الجاحظ (ت : 255هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1356هـ . 1938م، ج3 / ص 86 .

(38) . النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص 70 .

(39) . المثل السائر ،مصدر سبق ذكره، ج2 / ص 307 .

(40) . الصناعتين ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت: 395هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، (د.مط)، (د.ت)، ص 181 .

(41) . النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص 70 .

(42) . تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة (ت: 276هـ)، شرح وتحقيق السيد أحمد الصقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ت)، ص162 .

(43) . المصدر نفسه ، ص 165 .

(44) . التراكيب اللغوية في العربية ، هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1408 هـ . 1988م، ص 159 .

(45) . البرهان في وجوه البيان ، لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، تح: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، ط1، مطبعة العاني ، بغداد، 1378هـ . 1967م، ص 150.

(46) . سورة الزمر : 73 .

(47) . النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص 70 ، ظ: بيان إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، الخطابي ، ص 47.

(48) . أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبد القادر حسين، مطبعة نهضة مصر ، الفجالة، القاهرة، 1975م، ص244 .

(49) . سر الفصاحة ، مصدر سبق ذكره،ص 241 .

(50) . دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) صححه وشرحه وعلق عليه : أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحمودية التجارية، المطبعة العربية ، مصر، (د.ت)، ص 108 . 110 .

(51) . المصدر نفسه ، ص104 .

(52) . المصدر نفسه ، ص 105 ، وما بعدها.

(53) . المثل السائر، مصدر سبق ذكره، ج2 / 316 .
(54) . المثل السائر ، مصدر سبق ذكره، ج2 / ص 315 .
(55) . البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ، (ت: 651هـ)، تح: د. خديجة الحديثي، ود. أحمد مطلوب، ط1 ، مطبعة العاني، بغداد، 1394هـ. 1974م، ص 233 .
(56) . الطراز ، مصدر سبق ذكره، ج2 / ص 92 .
(57) . المصدر نفسه، ج2 / ص 93 .
(58) . المصدر نفسه، ج2/ ص 93 ، وما بعدها.
(59) . المصدر نفسه، ج2 / ص 92 . 93 .
(60) . ظ: البرهان في علوم القرآن، مصدر سبق ذكره،ج3 / ص 72.
(61) . المصدر نفسه ، ج3 / ص 73، وما بعدها .
(62) . المصدر نفسه ، 3/ 93 .
(63) . الاقتطاع : هو حذف بعض حروف الكلمة ، ظ: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، (ت: 911هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة فخر الدين، إيران، 1380هـ، ج3 / ص 151.
(64) . الاكتفاء: هو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم ، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ظ: الإتقان،مصدر سبق ذكره،ج3 / ص152 .
(65) . الاحتباك: هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره من الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره من الأول، ظ: الإتقان ، مصدر سبق ذكره، ج3 / ص135 .
(66) . الاختزال : لم يُعرّفه ، وإنما قال : " هو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام؛ لأن المحذوف إما كلمة (اسم أو فعل أو حرف)، أو أكثر، ظ: الإتقان ، مصدر سبق ذكره،ج3 / ص154 .
(67) . أثر النحاة في البحث البلاغي،مصدر سبق ذكره، ص69، ظ: البلاغة العربية (علم المعاني)، طالب محمد الزوبعي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ص128 .
(68) . مغني اللبيب، مصدر سبق ذكره، 2/ رص725.
(69) . النكت في إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ص 70 ، ظ: بيان إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، الخطابي ، ص 47، وسر الفصاحة ، مصدر سبق ذكره، ص 246، والإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت: 739هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، (د.ت)، ص 293، والبرهان في علوم القرآن، مصدر سبق ذكره،ج3 / ص 122 .

(70) . الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية ، محمد بن عبد الحميد ناجي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1984م، ص 129.

(71) . النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص147 .

(72) . طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، (ت: 379هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1984م، ص 11 . 12 .

(73) . تطوّر النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ، طلال علامة ، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1993م، ص 37، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999م، ص 68 .

(74) . الكتاب ، مصدر سبق ذكره، ج1 / ص 13 .

(75) . شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، الناشر : انتشارات لقاء، مطبعة أمير، قم، 1382م، ص 44 .

(76) . العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، مطبوعات الجامعة، جامعة الكويت، مكتبة أم القرى، 1984م، ص163 . 167.

(77) . ظ: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ط2، دار النهضة العربية ، بيروت، 1988ص 231.

(78) . مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط3، دار الرائد العربي، ببيروت، لبنان، 1406هـ . 1986م، ص 263 .

(79) . إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، ط4، المركز الثقافي العربي، 1996م، ص 95.

(80) . أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت:577)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ .1997، ص55.

(81) . ظ : قضايا نحوية ، د. مهدي المخزومي ، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م، ص 128.

(82) . الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ . 1984م، ج1 / ص289.

(83) . ظ : ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، معاذ السرطاوي، ط1، دار المجدلاوي، الأردن، 1408 هـ . 1988م، ص100، وتطور النحو العربي، ص38.

(84) . إشكاليات القراءة وآليات التأويل، مصدر سبق ذكره، ص 195.

(85) . ظ: الرد على النحاة ،ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت: 592هـ)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام ، القاهرة، مصر، 1399هـ . 1979م، ص 69.
(86) . الخصائص، مصدر سبق ذكره، ج1/ 115.
(87) . النحو العربي نقدٌ وبناء ، إبراهيم السامرائي، دار الصادق، (د.ط)، (د.ت)، ص196، ظ: في التحليل اللغوي، خليل أحمد عمايرة، ط1، مكتبة المنار، 1407هـ . 1987م، ص70.
(88) . في التحليل اللغوي، مصدر سبق ذكره، ص 69.
(89) . ظ: نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ . 1984م، ص40.
(90) . ظ: في التحليل اللغوي ، مصدر سبق ذكره، ص69 .
(91) . ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، مصدر سبق ذكره، ص100 .
(92) . الرد على النحاة ، مصدر سبق ذكره، ص69 . 70.
(93) . ظ: العلامة الإعرابية ، مصدر سبق ذكره، ص197 ، والنحو العربي نقد وبناء ، ص196.
(94) . سورة الكهف، الآية : 92 .
(95) . إشكالية القراءة وآليات التأويل، مصدر سبق ذكره، ص199 .
(96) . مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979م، ص 31.
(97) . الرد على النحاة ، مصدر سبق ذكره، ص74.
(98) . إشكالية القراءة وآليات التأويل ، مصدر سبق ذكره، ص202.
(99) . ظ: الرد على النحاة، مصدر سبق ذكره، ص 71.
(100) . سورة الشمس ، الآية : 13.
(101) . سورة البقرة ، الآية : 219.
(102) . الرد على النحاة، مصدر سبق ذكره، ص72.
(103) . ظ: المصدر نفسه ، ص72.

فهـــرس المصـادر والمـراجـــع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
1 . الأثر الدلالي لحذف الاسم في القرآن الكريم، محمد جعفر العارضي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب جامعة الكوفة، 1418هـ . 1998م.

2 . أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبد القادر حسين، مطبعة نهضة مصر ، الفجالة، القاهرة، 1975م.
3 . أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت:577)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ .1997م.
4 . الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية محمد بن عبد الحميد ناجي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1984م.
5 . الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ . 1984م.
6 . إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، ط4، المركز الثقافي العربي، 1996م.
7 . الاقتطاع : هو حذف بعض حروف الكلمة ، ظ: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، (ت: 911هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة فخر الدين، إيران، 1380هـ.
8 . أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، (ت: 436هـ) تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1387هـ . 1967م.
9 . الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت: 739هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، (د.ت).
10 . البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، (ت: 794هـ)، قدم له وخرّج أحاديثه: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1428 هـ . 2007م.
11 . البرهان في وجوه البيان ، لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، تح: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، ط1، مطبعة العاني ، بغداد، 1378هـ . 1967م.
12 . البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ، (ت: 651هـ)، تح: د. خديجة الحديثي، ود. أحمد مطلوب، ط1 ، مطبعة العاني، بغداد، 1394هـ . 1974م.
13 . البحث الدلالي في مفاتيح الغيب ، جليلة صالح العلاق، (رسالة دكتوراه)، كلية التربية ، جامعة الكوفة، 1428 هـ . 2007م.
14 . البلاغة العربية (علم المعاني)، طالب محمد الزوبعي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م.

15 . تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت: 276هـ)، شرح وتحقيق السيد أحمد الصقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ت).
16 . التراكيب اللغوية في العربية، هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1408 هـ . 1988م.
17 . تطوّر النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ، طلال علامة، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1993م.
18 . الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور، ضياء الدين ابن الأثير الجزري، (ت: 637هـ) تح: د. مصطفى جواد، ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1375هـ . 1956م.
19 . جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري (ت . 321 هـ)، مكتبة المثنى ، بغداد، العراق، 1345 هـ.
20 . الحيوان ، الجاحظ (ت : 255هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1356هـ . 1938م.
21 . الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت : 392 هـ)، تح : محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1374 هـ . 1955م.
22 . دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ط2، دار النهضة العربية ، بيروت، 1988م.
23 . دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) صححه وشرحه وعلق عليه : أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحمودية التجارية، المطبعة العربية ، مصر، (د.ت).
24. دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999م.
25 . الرد على النحاة ،ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت: 592هـ)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام ، القاهرة، مصر، 1399هـ . 1979م.
26. سر الفصاحة ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي الحلبي، 0:466هـ)، صححه وعلق عليه: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، 1372هـ . 1953م.
27 . شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، الناشر : انتشارات لقاء، مطبعة أمير، قم، 1382م.
28. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت : 393 هـ)، تح: د. إميل يعقوب، ود. محمد نبيل طريفي، ط1، منشورات : محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420 هـ . 1999م.

29 . الصناعتين ، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت: 395هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، (د.ت).
30 . طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي الأندلسي، (ت: 379هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1984م.
31 . الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، (ت:749هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
32 . ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999م.
33 . العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، مطبوعات الجامعة، جامعة الكويت، مكتبة أم القرى، 1984م.
34 . العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ)، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهم السامرائي، ط1، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت ، لبنان، 1408 هـ . 1988م.
35 . القاموس المحيط، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تح: يحيى مراد ط1، مؤسسة المختار للنشر، 1429 هـ . 2008م.
36 . قضايا نحوية ، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.
37 . الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
38 . كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، (ت: ق 12هـ)، تح : د. لطفي البديع، مراجعة: أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مكتبة النهضة المصرية، 1382هـ . 1963م.
39. الكليات، لأبي البقاء الحسيني الكفوي الحنفي،طبعة حجر، دولتي تبريز، 1286هـ .
40. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت: 711هـ)، دار صادر للطباعة ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1375 هـ . 1956م.
41 . المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير (ت: 637هـ)، قدم له وحقق وشرحه وعلق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، ط2، منشورات دار الرفاعي، الرياض 1983م.
42 . مجمع البحرين ، فخر الدين الطريحي (ت: 1085هـ)، تح:أحمد الحسيني، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، 1428 هـ . 2008م.
43. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط3، دار الرائد العربي، ببيروت، لبنان، 1406هـ . 1986م.

ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، ط1، دار المجدلاوي، الأردن، 1408هـ . 1988م، ص100، وتطور النحو العربي.
44 . معترك الأقران، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، ضبطه وصححه وكتب فهارسه : أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1408هـ . 1988م.
45 . معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (393 هـ)، تح : د. محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1422 هـ ، 2001م.
46 . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، حققه وخرج شواهده: د. مازن المبارك، ود. محمد على الحمد، راجعه : سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق، 1384هـ . 1964م.
47. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979م.
48. نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ . 1984م.
49. النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
50. النحو العربي نقدٌ وبناء ، إبراهيم السامرائي، دار الصادق، (د.ط)، (د.ت) .
51. النكت في إعجاز القرآن، للرماني حققها وعلق عليها : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر(د. ت) .